وثيقة القاهرة

٢٤ يناير ٢٠١٢م

وفاء لأرواح شهدائنا الأبرار الذين سيبقون أعلاما لعز اليمن ورفعته، والتزاما بإرادة شعبنا على امتداد ساحات ثورته.. شمالا وجنوبا، شرقا وغربا. واستمرارا لطريق الحرية الذي بدأناه بعهد مع شعبنا باللانتوقف عن العمل قبل أن نهديه نصرا كاملا، التقى بالعاصمة المصرية (القاهرة) شباب من ساحات الثورة اليمنية وكوكبة من السياسيين من مختلف مكونات المجتمع اليمني بمشاربه المختلف وأطيافه السياسية وتنوعه الثقافي، لوضع رؤية شاملة لمستقبل الوطن الواحد.

وانتصارا للذين ضحوا عبر تاريخ وطننا الغالي من أجل الحرية و الاستقلال والعدالة والتقدم انعقد المؤتمر الوطني حول اليمن إلى أين؟ (نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد) والذي نظمه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان HRITC بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الانسان وبفضاء حرية كامل، ناقش المشاركون ما لديهم من روئ وأفكار، منطلقين من يقينهم بأن اتفاقا على أسس البناء وأعمدته الكبرى، هو الضامن الرئيس – بعد الله سبحانه وإرادة شعبنا المتجذرة – لتحقيق أهداف الثورة المستمرة منذ أكثر من عام.

وقد حرص المشاركون في تلك المناقشات، والتي استمرت يومين كاملين وسط حفاوة بالغة من الشعب المصري الكريم، والذي شاءت المقادير أن تصدر هذه الوثيقة عشية احتفاله بالعيد الأول لثورته، أن يدعموا حوارهم بدراسات علمية متخصصة، عمقت جوانب الحوار، وألقت الضوء على جوانب أخرى مهمة، ووفرت – في الوقت ذاته - تعريفا بالمفاهيم الكبرى الواردة في هذه الوثيقة.

إن الشعب اليمني، بثورته الملهمة التي انطلقت في ١١ فبراير ٢٠١١م، لا يسعى فحسب إلى إسقاط رئيس مستبد فاقد لشرعيته ولا نظام فاسد قمعي متخلف، وإنما إلي إعادة بناء حياته بكل جوانبها وفق حاجاته، وفي مقدمتها تحقيق حلم أجياله المتعاقبة في إقامة دولة مدنية قائمة على أسس حديثة تحترم الإنسان، وتمنحه حقوقه باعتبارها واجبات عليها و ليست هبة منها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أن الحديث عن دولة مدنية في اليمن، وإن مثل أملا عزيزا لنا جميعا، لا يأتي من باب تقليد الآخرين أو محاكاتهم، ولكنه تطبيق لدرس عظيم سجله اليمنيون عبر تاريخهم الزاخر، عبر دول احترمت مبدأ المساواة وكرامة الانسان وحققت للمرأة مكانتها قبل الآخرين. اليوم يكرر اليمنيون الفعل نفسه، فينهون بإرادتهم الخطوة الأولى نحو إزالة دولة القهر والقمع والفساد، ليشيدوا مكانها دولة تتسع للجميع، وتساوي بين الجميع .. دولة تتسع معها فضاءات الحرية والممارسات الإبداعية، بالتزامن مع تمكين الفعل الشعبي من الوصول لآفاقه القصوى في إطار نمط جديد من العلاقات والتفاعلات المشرعنة دستوريا بين مركز الدولة وقواعدها المجتمعية وإلغاء أي احتكار للسلطة أو الثروة من أي فئة أو أسرة أو جهة

إن الإيمان بإقامة هذه الدولة يمثل، فضلا عن ضرورته التاريخية، خطوة مفصلية ليضمن اليمنيون، ألا يعود بهم التاريخ لأزمنة القهر المتستر بأوصاف فضفاضة خادعة، وحقب الفساد التي أوردت الأغلبية للفقر والعوز، مقابل فئة محتكرة متنفذة في مصائر الوطن وموارده. أما قواعد هذه الدولة فتتمثل في ٦ أعمدة كبرى هي : المواطنة المتساوية، سيادة القانون، الالتزام بالديمقراطية كقيمة وثقافة وسلوك، والاعتماد على العلم في إدارة شتى أمور الحياة، وإطلاق حركة تنمية شاملة ملتزمة بالعدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة كشريك فاعل في المجتمع.

وتضمن الدولة المدنية لجميع اليمنيين، عبر دستور عصري جديد، أن يتمتعوا بحقوق المواطنة الكاملة، فلا تمييز فيها ولا تهميش ولا إقصاء ودون انحياز إلا لإنسانية الإنسان، وفي إطار ضوابط صارمة تضمن إخضاعها الدائم للمراقبة والمراجعة والمساءلة، بعيدا عن أية وصاية أو إدعاء بأفضلية لجماعة أو حزب أو جهة.

ويتطلب ذلك من الدولة اليمنية المنشودة أن تكون ضامنة للتعددية داخلها، ليس فقط لأن ذلك يتوافق مع طبائع المجتمع واحتياجاته، وإنما أيضا بوصفها ضرورة للتقدم الذي يتوخاه الجميع و يصب في صالح الجميع؛ وهذا بدوره يستدعي إعادة النظر في بنية النظام السياسي والإداري والقانوني، ليكون قادراً على التجاوب مع تطلعات الإنسان اليمني في مرحلة ما بعد انتصار الثورة من جهة، ومتطلبات النهضة الوطنية من جهة ثانية..

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن يمنا جديدا قائما على احترام خصوصية مناطقه وأطيافه سيضمن لنفسه الاستفادة من تنوعه الثري، وسيقدم للعالم نموذجا في القدرة على تحويل الماضي إلي عظة تمنع تكراره، وتضمن له أن يسير للأمام حاملا مشاعل نور تليق بحضارته وتاريخه وتطلعات شعبه العظيم.

وتقود الطبيعة الديمقراطية غير المركزية في اليمن الجديد تلقائيا إلي نتيجة تدخل في صميم أهداف الثورة اليمنية، وهي إبعاد المؤسسة العسكرية عن تفاعلات السياسة الداخلية، وجعلها أداة حماية لأراضي الوطن وسيادته، في ذات الوقت الذي تتحول فيه المؤسسة الأمنية إلي درع لحماية المواطن ومكتسباته ومؤسسات الدولة، بتجرد كامل من أي انتماء قبلي أو جهوي أو سياسي.

وتتكامل تلك المبادئ الرئيسية، مع تطلعات المشاركين على أن اليمن الجديد يحتاج لعملية تنمية اقتصادية عاجلة وشاملة لكل أنحائه، أولا لتعويض الشعب عما فاته من حقوق واجبة، وثانيا لسد الفوارق الهائلة بين مناطقه المختلفة.

إن الجميع متفقون على أن النجاح في هذه المهمة المحورية يحتم أشراك جميع فئات المجتمع في تحديد وظائف الدولة وعلى وجه الخصوص القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. كما أن ذلك يحتم ضرورة إعادة النظر في ماهية وظائف الدولة من خلال مشاركة كافة القوى السياسية والمجتمعية في صياغتها وتحديد معالمها.

إن المشاركون يشددون على أن المهام العاجلة للثورة والتي تحققت أولى خطواتها الأساسية بخروج علي عبد الله صالح من السلطة يؤكدون على ضرورة إكمال الخطوات الأساسية من خروج رموز الحقبة الماضية من السلطة دون شروط وإعمال التغيير الثوري لكل مفاصل النظام ومؤسساته وهو ما يمثل اللبنة الأولى نحو التغيير. ولذلك فإن أي خطوة تعرج باليمن إلي مساحات الاستثناء والتراجع عن أهداف الثورة الشعبية السلمية من شأنها إخراج المجتمع عن مسار بناء دولته المدنية الحديثة وتؤسس لأوضاع جديدة فاسدة تمثل خيانة لدماء الشهداء وطعنة للذين قضوا الشهور في العراء على أمل رؤية وطن جديد يولد حاملا أحلامهم العظيمة.

كما يؤكد المشاركون على أن أي محاولة إقليمية أو دولية لا تعبر عن تطلعات الشباب الثائر ولا تحقق مطالبه بالحرية والتغيير ستبقى تخدم المشروع المضاد للمصلحة الوطنية العليا وتصب في الطريق المضاد .. طريق الراغبين في البقاء في السلطة بأي ثمن والمستفيدين من ضعف اليمن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والراغبين في إفساد حلم الشباب وجموع الشعب في دولة مدنية ديمقراطية عادلة تحتضن أبناءها برفق وتذود عنهم بشراسة.

وانطلاقا من كل ما ورد سابقا في هذه الوثيقة فإننا نؤكد على ضرورة كل ما جاء بتوصيات الندوات الخاصة بمحاور المؤتمر وهي كالتالي:

المحور الأول : الرؤية المستقبلية لشكل الدولة ونظام الحكم

١- ضرورة صياغة دستور للدولة المدنية الحديثة يشارك في صياغته نخبة من أهم القانونين ومن مختلف المحافظات والمشارب الثقافية والفكرية باعتبار أن الدستور هو المنظم الأهم للحياة العامة الحديثة وينبغي أن يلبي طموحات شباب الثورة ويواكب التغييرات الحاصلة بحيث يتضمن ابرز المحددات الأساسية مثل:

أ- المواطنة المتساوية.

ب- الحقوق والحريات العامة.

ج- الفصل بين السلطات بما يضمن عدم استنساخ الدكتاتوريات في مفاصل الدولة.

د- التداول السلمي للسلطة.

ه- التعددية السياسية.

و- استقلالية مؤسسة النقد.

ز- تكريس روح العيش المشترك وتعزيز احترام الآخر في إطار التعددية والاختلاف في الرأي.

ح- وضع الأسس الكفيلة باستيعاب القبيلة ضمن الرؤية المنشودة للدولة المدنية.

ط- إدارة انتخابية نزيهة تتمتع بالقدرة والكفاءة.

٢- تنفيذ برنامج وطني شامل للعدالة الانتقالية يقوم على المبادئ الدولية لحقوق الانسان ويحقق الإنصاف والعدل والإقرار بأخطاء الماضي والتعويض وجبر الضرر للضحايا

٣- إشراك كافة مكونات المجتمع في العملية السياسية القادمة وإصلاح بنية الدولة وعلى وجه الخصوص إشراك الفاعلين السياسيين على الأرض من ساحات الشباب في المدن المختلفة

٤- معالجة وحل القضية الجنوبية باعتبارها قضية وطنية وجوهر حل المشكلات اليمنية المختلفة ولا يمكن الحل إلا بما يتفق ويرتضي عليه الجنوبيين أنفسهم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٥- إدانة حرب ٩٤ والتي كانت حرب ظالمة ومدمره للمجتمع والوحدة وضرورة معالجة كافة آثارها وإعادة كافة الحقوق للمتضررين منها.

٦- اعتماد نظام الفيدرالية كنظام للحكم .

٧- تعزيز سلطات هيئات الرقابة والمحاسبة وتفعيل الدور الرقابي للبرلمان

٨- استقلالية المؤسسة العسكرية وجعلها مؤسسة وطنية خالصة تحمي الشعب ولا تحمي النظام.

٩- إعادة النظر في المنظومة التشريعية وخاصة القوانين ذات الصلة بالحريات والحقوق العامة مثل:

أ- قانون الانتخابات

ب-قانون السلطة القضائية.

ج- قانون المنظمات والمؤسسات غير الحكومية .

د- قانون الصحافة والمطبوعات

ه- قانون الحق بالحصول على المعلومات ونشرها

١٠- استقلالية السلطة القضائية والفصل بين منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا، وتعزيز استقلال القضاء من خلال استقلاله ماليا وإداريا وعدم تدخل السلطة التنفيذية في تعيين وترقيه وندب الكوادر القضائية، وترك حرية إدارة الجهاز القضائي ماليا وادرايا للقضاة أنفسهم.

١١- تعزيز دور المرأة في القضاء بشكل أكثر قوة وتعزيز القضاء الخاص بالأحداث كونه يهتم بفئة الطفولة وبما يلبي العدالة وحقوق الانسان للأطفال

١٢-تعزيز دور وسائل الإعلام في نشر قيم العدالة والحرية والمساواة ونبذ العنف والتطرف والكراهية.

١٣- تحرير الإعلام المقروء والمرئي من القيود وتعزيز مبدأ الملكية العامة للإعلام الرسمي وعدم تبعيته للحكومة أو لحزب بل مؤسسات عامة ملكا للشعب، وحماية حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي بكافة صوره وحظر منعه أو تقييده.

١٤-اعتماد التغيير السلمي للسلطة بكافة الوسائل كوسيلة ضمان لأداء الدولة لمهامها في تحقيق العدالة والتنمية وحماية حقوق الإنسان وحرياته من أي انتهاك أو المساس بها.

١٥- إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٦- المصادقة على اتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية وسريان تنفيذها منذ بدء تطبيق الاتفاقية وليس منذ وقت المصادقة فقط.

١٧- الأخذ بنظام القائمة النسبية لضمان تمثيل أوسع للمواطنين.

المحور الثاني : دور الشباب وأولويات المرحلة الانتقالية

أكد المشاركون على أهمية تنظيم دور الشباب من اجل المشاركة في عملية بناء الدولة وذلك من خلال الإعلان عبر تشكيل حركة اجتماعية عامه تعني بالديمقراطية وبناء الدولة المدنية، وهي حركة لا تمثل تنظيماً حزبياً ولا تدعي تمثيل شباب الساحات بل تقوم على مجموعة تنسيقيه من نشطاء منظمات المجتمع المدني وتعمل على تعبئة المجتمع المدني حول قضايا نشر الديمقراطية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ويمكن أن يعمل مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان وعدد من منظمات المجتمع المدني التي يشارك ممثلين عنها في هذا المؤتمر على تنظيم أنشطة الحركة والتعبئة والتنسيق لهذه الأنشطة وينبغي أن تتركز جهود الشباب على ما يلي:

١- تشكيل قوى ضغط داخل أحزابهم لتعزيز التوجهات الديمقراطية الداخلية بشكل خاص وتعزيز الالتزام بهدف الثورة الرئيس المتمثل ببناء الدولة المدنية.

٢- العمل على ضمان وتعزيز التعدد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي

٣- تفعيل دور المرأة في الأحزاب السياسية وفي الحياة السياسية العامة ومختلف مراكز القرار

٤- مشاركة الشباب في وضع التصورات والمشاركة في النقاشات حول العدالة الانتقالية ورفع مستوى الوعي بمفهوم العدالة الانتقالية ومشاركتهم الفاعلة في مراكز اتخاذ القرار وإلغاء التهميش والإقصاء بشأنهم.

٥- تعزيز مبدأ الرقابة والمسائلة والمحاسبة وإعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بما يضمن استقلاليتها عن السلطة التنفيذية وانتخاب رئيس جهاز الرقابة والمحاسبة وكبار المسئولين من قبل البرلمان.

وكذا انتخاب هيئة مكافحة الفساد من البرلمان، وسريان مبدأ الانتخاب على والأجهزة الرقابية الأخرى.

٦- شمول الرقابة والمحاسبة البرلمانية المباشرة وغير المباشرة كل المؤسسات والأجهزة الحكومية والتابعة للدولة بما في ذلك المؤسسات والأجهزة العسكرية والأمنية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحور الثالث : دور المؤسسة العسكرية في بناء الدولة المدنية

١- العمل على تحويل المؤسسة العسكرية اليمنية بجناحيها المؤيد للثورة وتلك الداعمة للنظام إلى مؤسسة سيادية وطنية في كيان واحد، تتجه لحماية الحدود اليمنية والسيادة بمعناها الواسع.

٢- إعادة هيكلة الجيش والأمن والاستخبارات وتصحيح أدوارها وإزالة التضخم في أجهزتها من خلال إدخال نظام البصمة للجيش والأمن، وإعادة بنائها على أسس وطنية وقيادة غير عائلية أو مناطقية .

٣- إعادة كافة ضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن الذين تم تسريحهم من أبناء المحافظات الجنوبية دون مسوغات قانونية ورد اعتبارهم ومنحهم كافة الحقوق والامتيازات التي حصل عليها اقرأنهم

٤- دمج الأمن المركزي والنجدة مع الشرطة المحلية وإعادة بنائها على أساس المهام الموكلة للأمن.

٥- دمج الأمن القومي والأمن السياسي بمؤسسة واحدة وإعادة بنائها على أساس وطني لخدمة المصالح العليا لليمن.

٦- إعادة بناء جهاز البحث الجنائي.

٧- نقل مسئولية الحرب والسلم إلى البرلمان بناء على اقتراح قيادة القوات المسلحة مصادق عليه من مجلس الوزراء.

٨- إخضاع موازنة الجيش والأمن للرقابة والمحاسبة ومن قبل السلطتين التشريعية والقضائية والأجهزة الرقابية الأخرى.

٩- إخضاع عملية شراء السلاح لمجلس الوزراء ولجنة مناقصات خاصة ومنع وحدات الجيش من الشراء المباشر عبر تجار السلاح وترشيد نفقات التسلح.

١٠- تحسين معيشة الجندي اليمني بدخل يتناسب مع احتياجاته الإنسانية والحياة بكرامة.

١١- وضع معايير ناظمة للخدمة العسكرية.

١٢- أن تمارس الشرطة والوحدات الأمنية مهامها بطابع مدني تعمل وفقا للقانون، يتم تشكيلها من الأقاليم ووفق احتياجاتها وأن تكون خاضعة لسلطات الإقليم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحور الرابع : الرؤية الاقتصادية لمستقبل اليمن

إيجاد رؤية واضحة لدور القطاع الخاص كشريك أساسي في رسم سياسات البلد وصنع المستقبل والبدء بتشكيل مجلس اقتصادي يكون مرجعا للمرحلة الراهنة يعمل على الآتي:

١- إعادة النظر في السياسات والتوجهات الحكومية ووضع رؤية اقتصادية تنموية للمرحلة المقبلة.

٢- يحدد المعالجات لكل مكونات المشكلة الاقتصادية

٣- يضع فلسفة وخطة اقتصادية للبلد تعرض على مؤتمر اقتصادي يشارك فيه القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني.

٤- يتشكل المجلس من خبراء اقتصاديين وقطاع الأعمال وخبراء من أطراف الشركاء الدوليين، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من التجارب الدولية والإقليمية والمنظمات الدولية الداعمة لقطاع الأعمال

٥- إعطاء رجال الأعمال الشباب الاهتمام الكافي لتنمية قدراتهم وإنشاء الأطر المساعدة لقيامهم بدور أكثر قوة في بناء الدولة اليمنية الحديثة

٦- تطوير التعليم الأساسي والفني والمهني ومجانيته كأحد عوامل التنمية الاقتصادية وكذا الاهتمام بالخدمات الأساسية الداعمة للتنمية والاستثمار الصناعي والزراعي.

٧- إزالة المعوقات الإدارية والمؤسسية للرعاية والضمان الاجتماعي. وتعزيز مفاهيم وثقافة التكافل الاجتماعي.

٨- الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال:

- الاهتمام بقطاع الأعمال كشريك أساسي في العملية السياسية.
- إزالة كافة المعوقات التشريعية والمؤسسية والإدارية أمام القطاع الخاص والاستثمار.
- تنمية الموارد البشرية والطبيعية.
- معالجة مشكلة الطاقة وفق رؤية إستراتيجية
- تنويع الموارد من خلال الاهتمام بالسياحة والأسماك
- الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وتوفير تمويل لها
- الاستثمار الأمثل للنفط والغاز والطاقة والثروات المعدنية الأخرى.
- العمل على استقرار العملة
- تطوير النظام المصرفي والبدء بإنشاء سوق الأوراق المالية
- إعطاء أولوية للاحتياجات الأساسية للمجتمع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تحسين مستوى الإدارة العامة
- تأهيل وتدريب العاملين وتحسين مخرجات المعاهد الفنية وغيرها بما يتناسب مع سوق العمل
- تفعيل دور الشباب والمرأة في عملية التنمية
- إصدار لوائح وتشريعات لتوصيف وظائف الخدمة المدنية ومعايير محددة للتوظيف وتعيين قيادات الأجهزة الإدارية

وأكد المشاركون في ختام هذه الوثيقة على

- يشكل المنظمون لهذا المؤتمر مع الباحثين الرئيسين ومن شباب الساحات ومسئولي المحاور هيئة تنفيذية للمتابعة وينظم إليها كل من لديه القدرة على المشاركة وإنجاح أهداف هذا المؤتمر.
- يعمل مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان على التنسيق لعقد لقاء لهيئة المتابعة خلال الشهر القادم وبالتنسيق مع المنظمة العربية لحقوق الانسان
- التنسيق لبرامج عمل ولعقد ندوات معمقة لكل محور من المحاور السابقة من اجل الوصول إلى رؤية وطنية شاملة

(القاهرة في ٢٤ يناير ٢٠١٢م)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com